المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

شهرا من
الإنجازات

30

حصيلة نصف الولاية

2024 - 2021

#أهم_ما_تحقق

الحكومة

»

المغاربة معروفون، والحمد لله، بخصال الصدق والتفاؤل، وبالتسامح والانفتاح، والاعتزاز بتقاليدهم العريقة، وبالهوية الوطنية الموحدة.

والمغاربة معروفون على الخصوص بالجدية والتفاني في العمل.

واليوم، وقد وصل مسارنا التنموي إلى درجة من التقدم والنضج، فإننا في حاجة إلى هذه الجدية، للارتقاء به إلى مرحلة جديدة، وفتح آفاق أوسع من الإصلاحات والمشاريع الكبرى، التي يستحقها المغاربة. «

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 24 لعيد العرش المجيد - 29 يوليوز 2023

على امتداد النصف الأول من ولايتها، رسمت الحكومة، تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، مسارا طموحا، وضعت من خلاله معالم طريق التفاؤل والأمل والإنجازات الملموسة.

ففي غضون ثلاثين شهرا، نجحت الحكومة في الوفاء بالتزاماتها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، على غرار دعم الأسر، وضمان الصحة للجميع، وتوفير التعليم الجيد، وإنعاش التشغيل وتحفيز الاستثمار، و حرصت في ذلك على تنفيذ التزاماتها بما يتماشى وانتظارات جلالة الملك، نصره الله، ويستجيب لتطلعات المواطنين.

إن تقديم الحصيلة المرحلية للحكومة المنصوص عليه دستوريا، يمثل فرصة سانحة لتقييم التحولات الهيكلية التي تعرفها بلادنا. لذا، فإن هذه الحصيلة التي نضعها بين أيديكم ليست مجرد وقفة لجرد الإجراءات المتخذة فقط، بل هي فرصة جماعية للوقوف على التقدم المرحلي المحرز، قبل استكمال تنزيل الالتزامات المستقبلية.

فخلال الثلاثين شهرا الماضية، نجحت الحكومة في تعزيز ركائز الدولة الاجتماعية الحديثة والمنصفة، كما أرادها جلالة الملك، نصره الله، من خلال حزمة من الإنجازات الملموسة، حيث حرصت على دعم القدرة الشرائية للأسر، ويسرت الولوج لتملك السكن، ودعمت الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.

ونتيجة للمجهود الحكومي لتنزيل الأوراش الملكية الكبرى، فقد تم توسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية الشاملة، بالموازاة مع مباشرة إصلاح في العمق للمنظومة الصحية الوطنية، مما يؤكد الرغبة الجدية للحكومة في توفير الرعاية الصحية للجميع، بما يضمن كرامة المواطنات والمواطنين.

وفيما يتعلق بالشق المرتبط بإصلاح المدرسة العمومية، يمكن الوقوف على مجموعة من المبادرات الملموسة التي اتخذتها الحكومة، لبناء مدرسة تضمن النجاح والجودة وتكافؤ الفرص.

أما على المستوى الاقتصادي، فعلى الرغم من الإكراهات الجيوسياسية والمالية والمناخية المتتالية، تواصل الحكومة جهودها الرامية لحماية الطبقة الشغيلة وتشجيع الاستثمار.

لذلك، يمكننا النظر بثقة وتفاؤل للمستقبل، فالحكومة مصممة على مواصلة عملها، وفق مسار واضح وثابت فيما تبقى من ولايتها الانتدابية، من أجل بناء مغرب أكثر ازدهارا وتضامنا، تجسيدا للرؤية المستنيرة لجلالة الملك محمد السادس، دام له النصر والتمكين.

لنكن جميعا
فخورين بمغربنا وبإمكاناته !

عزيز أخنوش
رئيس الحكومة

ما أنجزته الحكومة
(مدة 30 شهرا)

الدعم
المباشر للأسر وحماية قدرتها الشرائية

الدعم الاجتماعي المباشر.. درع اجتماعي لحماية الأسر الهشة

مع نهاية شهر مارس الماضي، استفادت حوالي 3.5 مليون أسرة، تضم أكثر من 12 مليون شخص، من دعم مالي منتظم يصرف شهريا، بناء على معايير استهداف شفافة وواضحة، اعتمادا على السجل الاجتماعي الموحد (RSU)، من خلال المنصة المخصصة www.asd.ma التي تضم مختلف إجراءات الدعم الاجتماعي المباشر، سواء تلك الموجهة للأسر التي لديها أطفال أو تلك التي ليس لها أطفال.

حيث أصبح بإمكان الأسر المستهدفة التي لديها أطفال في سن التمدرس، الحصول على دعم مالي عن كل طفل إلى حين بلوغه 21 سنة، مع تخصيص دعم إضافي للأطفال في وضعية إعاقة والأطفال اليتامى. وإلى غاية شهر مارس، شملت الاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر حوالي 4.9 مليون طفل، بما في ذلك 1.2 مليون طفل دون 6 سنوات. وبحلول سنة 2026، ستتوصل الأسر متعددة الأفراد بمبلغ دعم يتجاوز 1.200 درهم شهريا.

وتستفيد الأسر التي ليس لها أطفال من دعم مالي قدره 500 درهم، وهو ما يوفر حدا أدنى من الدخل يحفظ كرامة من هم في أمس الحاجة له، وخاصة فئة كبار السن. إذ يبلغ عدد المستفيدين من الدعم الاجتماعي المباشر الذين تفوق أعمارهم 60 سنة ما يقارب 1.2 مليون مستفيد.

إجراءات نوعية، موجَّهة وذات أثر فوري على القدرة الشرائيــة للأسر

أبرمت الحكومة اتفاقا تاريخيا مع الشركاء الاجتماعيين مكن من الرفع من الحد الأدنى للأجور ليبلغ 3.500 درهم في الوظيفة العمومية، فيما تمت الزيادة في الحد الأدنى للأجور بالقطاع الخاص بنسبة 10%، وفي الحد الأدنى للأجر في القطاع الفلاحي بنسبة 15% وذلك في أفق توحيدهما بحلول سنة 2028.

وفي ظل ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، حافظت الحكومة على استقرار أسعار الكهرباء والغاز، وهي تدابير كلفت الميزانية العمومية ما قدره 48 مليار درهم في ظرف سنتين. كما عملت الحكومة على حماية القدرة الشرائية للأسر من خلال تقديم إعانات مالية مباشرة للفلاحين ومهنيي قطاع النقل.

ومكن الحوار الاجتماعي مع المركزيات النقابية من دعم القدرة الشرائية للأسر، عبر الرفع من أجور أكثر من 420.000 موظف ابتداء من سنة 2022، بكلفة مالية تفوق 21 مليار درهم. كما استفاد مليون و600 ألف موظفا ومتقاعدا من القطاعين العام والخاص من مراجعة الضريبة على الدخل، كما تمت الزيادة بأثر رجعي في معاشات متقاعدي القطاع الخاص بنسبة 5%.

إجراءات غير مسبوقة لدعم الأسر على تملك السكن

عملت الحكومة، تنفيذا للبرنامج الملكي لدعم السكن، على دعم الأسر بشكل مباشر، بمبلغ مالي يصل إلى 100.000 درهم لتملك السكن الذي تبلغ قيمته 300.000 درهم أو أقل، بينما خصصت دعما قيمته 70.000 درهم للراغبين في اقتناء سكن تتراوح قيمته ما بين 300.000 و700.000 درهم.

منذ يناير 2024، أصبح بإمكان الأسر التي تقتني مسكنها الرئيسي، الاستفادة من الدعم المالي المباشر من خلال التسجيل على المنصة www.daamsakane.ma، حيث شهدت المنصة الالكترونية منذ تاريخ إطلاقها تسجيل أزيد من 60.000 طلب، بمعدل قبول يبلغ حوالي 90%.

ويهم الدعم العمومي المخصص للسكن المواطنات والمواطنين المقيمين داخل الوطن وخارجه الذين لا يملكون سكنا في المغرب ولم يسبق لهم أن تلقوا دعما مخصصا للسكن من طرف الدولة. هذا الإصلاح، الذي من شأنه إحداث ثورة في سياسة السكن، سيساهم في خلق دينامية في قطاع الإسكان والبناء، وسيمكن بذلك من إحداث المزيد من مناصب الشغل.

تعميم
التغطية الصحية للجميع

التأمين الإجباري عن المرض، مشروع طال انتظاره ... أخيرا تحقق

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية، قامت الحكومة منذ نهاية سنة 2022 بتعميم نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض "AMO" على 22 مليون مستفيد إضافي، بما في ذلك العمال غير الأجراء (AMO TNS)، والأشخاص في وضعية هشاشة (AMO تضامن) وكذلك الأشخاص الذين لا يزاولون أي نشاط ويملكون القدرة على أداء واجبات اشتراكاتهم (AMO الشامل).

أما بالنسبة للأسر في وضعية هشاشة، فقد عملت الحكومة على أداء اشتراكاتهم بالكامل، وهو ما يكلف الدولة ميزانية سنوية تصل إلى 9.5 مليار درهم، حيث تستفيد من هذا الإجراء 4 ملايين أسرة في وضعية هشاشة، أصبح بإمكانها استرجاع جزء مهم من تكاليف الأدوية والمصاريف الطبية سواء في المؤسسات الصحية العمومية أو الخاصة.

ولتنزيل ورش التغطية الصحية الشاملة، تمت المصادقة على جميع النصوص التشريعية والتنظيمية، حيث تم اعتماد 38 نص تشريعي وتنظيمي، كما عجلت الحكومة بتفعيل السجل الاجتماعي الموحد في سنة 2023، أي قبل سنتين من التاريخ المقرر لذلك.

حكامة صحية جديدة
وتعزيز لميزانية القطاع

أحدثت الحكومة نظام المجموعات الصحية الترابية لتشكل القلب النابض للإدارة اللامركزية للصحة العمومية. وبموجب هذا الإجراء، ستتوفر كل جهة على مركز استشفائي جامعي وكلية للطب. وبعد تشييد المستشفى الجامعي بطنجة سنة 2022، يتم حاليا وضع اللمسات الأخيرة للمستشفى الجامعي بأكادير، وإعادة بناء المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط، كما انطلقت أشغال تشييد ثلاث كليات للطب وثلاثة مراكز استشفائية جامعية بكل من الرشيدية وبني ملال وكلميم.

ومن أهم ركائز إصلاح المنظومة الصحية، إحداث الهيئة العليا للصحة، التي من صلاحياتها الإشراف على التأطير التقني للتأمين الإجباري الأساسي عن المرض، واعتماد المؤسسات الصحية العمومية والخصوصية، وتقييم جودة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين.

كما تم إحداث الوكالة المغربية للدم ومشتقاته، لضمان تطوير مخزون الدم البشري وتلبية الاحتياجات الوطنية من الدم ومشتقاته. من جانبها، تعمل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية كآلية لضبط السياسة الدوائية الوطنية، فيما يخص طرح الأدوية في السوق، والسعر على ضمان توافرها وضبط سعرها.

ودعما منها لقطاع الصحة، سهرت الحكومة منذ بداية ولايتها على الرفع المستمر للميزانيات المخصصة للقطاع، حيث عرفت تطورا بنسبة 55% ما بين 2021 و 2024، لتبلغ 31 مليار درهم سنة 2024.

سياسة القرب لمحاربة ظاهرة التصحر الطبي

أطلقت الحكومة برنامجا طموحا للرفع من جودة خدمات ما يقارب 1.400 مركزا صحيا. ومع متم سنة 2023، نجحت في الانتهاء من تأهيل 481 مركزا، مما أتاح تحسين العرض الصحي للقرب.

وللرفع من عدد مهنيي قطاع الصحة، وقعت الحكومة منذ يوليوز 2022 اتفاقية-إطار تهم إعادة تنظيم التكوين في القطاع الصحي، وتنص على تدابير ملموسة بهدف بلوغ 177.000 مهني بحلول سنة 2030. ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد الحكومة مجموعة من الدعامات، منها إصلاح منظومة التكوين في المجالين الطبي والتمريضي، والرفع من عدد الطلبة في كليات الطب والمعاهد الصحية واعتماد خيار التوظيف الجهوي.

وسيمكن المجهود الذي تقوم به الحكومة في مجال الصحة، من الرفع من عدد مهنيي القطاع الصحي، من أطباء وصيادلة وممرضين وتقنيين، يتم تكوينهم في مختلف الجهات، من أجل الوصول إلى معدل 45 مهني صحي لكل 10.000 نسمة في أفق سنة 2030.

تحفيز مهنيي قطاع الصحة، ضمانا لجودة الخدمات

عملت الحكومة على الاستجابة للمطالب التاريخية للأطباء، من خلال تطبيق الرقم الاستدلالي 509 (المخول للحاصلين على دكتوراه الدولة) لفائدة أطباء القطاع العام اعتبارا من فاتح يناير 2023، إضافة إلى تسوية وضعية الترقي في الرتبة والدرجة لفائدة الأطر التمريضية.

ويقدم قانون الوظيفة الصحية الذي تم اعتماده خلال هذه الولاية الحكومية، نظام أجور محفز بنظام أجر ثابت وآخر متغير، يعتمد في تقديره على المهام المهنية المنجزة. كما أصبح بإمكان مهنيي الصحة في القطاع العام ممارسة بعض المهام بالمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص.

ويعكس رفع أجور العاملين في القطاع الصحي العمومي، الأهمية التي توليها الحكومة لتعزيز الخدمات الصحية، وتحسين الشروط المادية لمهنيي القطاع، من خلال إقرار زيادات في أجور مهنيي الصحة بمختلف فئاتهم ودرجاتهم، تصل إلى 3800+ درهم صافية شهريا.

تحرير
الطاقات
عبر التكوين
والثقافة
مدى الحياة

مجهودات ملموسة لتحسين جودة التعليم

أطلقت الحكومة بداية الموسم الدراسي 2023، مشروع "مدارس الريادة"، لتعزيز التعلم ومكافحة الهدر المدرسي بالمدارس الابتدائية، حيث استفادت 626 مدرسة وما يقرب من 322.000 تلميذة وتلميذ من هذه التجربة النموذجية، قبل توسيع التجربة لتشمل 2.000 مدرسة ابتدائية سنويا ابتداء من الموسم الدراسي 2024، و500 إعدادية سنويا ابتداء من الموسم الدراسي 2026.

وقد اعتمدت مدارس الريادة برنامج TaRL لتدارك التأخير الحاصل في مستوى التعلمات، والتي أسفرت عن نتائج مشجعة، حيث مكنت التلاميذ، وفقا للتقييمات الأولى التي أجريت في اللغات والرياضيات، من استدراك ما يعادل سنتين من زمن التعلم المدرسي.

كما قامت الحكومة بإدخال إصلاحات هيكلية فيما يتعلق بتكوين الأطر التربوية، حيث تمتد مدة التكوين لخمس سنوات، منها ثلاث سنوات لنيل الإجازة الأساسية في كليات التربية، وسنة من التدريب المهني داخل المراكز الجهوية للتربية والتكوين، ثم سنة أخيرة من التدريب الميداني المؤدى عنه. وقد خصصت الحكومة ميزانية قدرها 4 ملايير درهم للتكوين بحلول عام 2026، وهو ما سيتيح تكوين 50.000 أستاذ متخصص في علوم التربية والتكوين.

استثمار في تقليص الفـوارق الـتعليميـة والمجالية

عملت الحكومة على تفعيل مختلف الروافع الميدانية لمحاربة الهدر المدرسي، خاصة في المناطق القروية، من خلال الاستثمار في مرحلة التعليم الأولي (4-6 سنوات) والنقل والإطعام المدرسيين.

ولتعزيز الاستثمار في مرحلة التعليم الأولي، رفعت الحكومة من الميزانية المخصصة له بشكل ملحوظ ما بين 2021 و2023، حيث انتقلت من 1.9 مليار درهم إلى 2.4 مليار درهم، تم توجيهها على وجه الخصوص للرفع من الدعم الممنوح للجمعيات الشريكة التي يتم اختيارها وفق معايير مضبوطة. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال الدخول الدراسي 2023، التحق 80% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و6 سنوات بالتعليم الأولي، وتم إحداث 4.700 فصل دراسي جديد، كما تمت الاستعانة ب 6.000 مربي و مربية متخصصين في الطفولة المبكرة.

وبفضل تعبئة مختلف الجماعات الترابية، ارتفع عدد التلاميذ المستفيدين من النقل المدرسي من 442,604 تلميذ سنة 2021 إلى 530,748 تلميذ مع انطلاق الموسم الدراسي 2023، وهو ما يعادل زيادة بنسبة 20% في عدد التلاميذ المستفيدين في ظرف سنتين فقط. أما بالنسبة للاطعام المدرسي، فقد شهدت ميزانية المدارس الداخلية والمطاعم ارتفاعا من 1.5 مليار درهم سنة 2021 إلى 1.8 مليار درهم سنة 2023.

نظام أساسي جديد يعيد الاعتبار لهيئـة التدريس

وقعت الحكومة بتاريخ 26 دجنبر 2023، اتفاقا تاريخيا مع النقابات الخمس الأكثر تمثيلية، والذي تضمن استجابة للمطالب المتعلقة بإعادة النظر في النظام الأساسي لموظفي التربية والتكوين وحلا نهائيا لأزمة الأساتذة المتعاقدين.

لقد تفهمت الحكومة المطالب المشروعة للشغيلة التعليمية، وعملت على توحيد النظام الأساسي ليشمل كافة موظفي وزارة التربية الوطنية، كما حسنت أجورهم ابتداء من السنة الجارية، بالإضافة إلى إصلاح المسارات المهنية، وتثمين الشهادات وتعزيز التكوين المستمر.

واعترافا بمجهودات الأطر التربوية، فقد استفاد جميع رجال ونساء التعليم من زيادة صافية في راتبهم الشهري لا تقل قيمتها عن 1.500 درهم في بداية المسار المهني، ويمكن أن تبلغ 5.100 درهم شهريا في نهايته.

عرض ثقافي معزز، موجه خاصة للشباب

أطلقت الحكومة مشروعا طموحا يهدف إلى توفير 150 قاعة للسينما بمختلف ربوع المملكة، تم افتتاح ثلثها في بداية سنة 2024. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الترويج للثقافة السينمائية وتثمين السينما المحلية من خلال توزيع أفضل للأفلام المغربية والأجنبية.

ومن خلال تحديث الإطار القانوني لحماية حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة، ومواءمته مع المعايير الدولية للملكية الفكرية، عملت الحكومة على تفعيل الروافع اللازمة لتعزيز التراث الوطني وتطوير الصناعات الثقافية والإبداعية، وهو ما من شأنه تنشيط الاقتصاد المحلي.

ومن أجل مشاركة فاعلة للشباب في الحياة الثقافية والرياضية والسياحية للبلاد، أطلقت الحكومة المرحلة التجريبية لـ "بطاقة الشباب" لفائدة 100.000 شاب تتراوح أعمارهم بين 16 و 30 عامًا، وتتيح البطاقة دخولهم المجاني إلى المواقع التاريخية والمتاحف، بالإضافة إلى منحهم تخفيضات في المجالات الثقافية والرياضية والسياحية والنقل. وتطمح الحكومة إلى تعميم هذه المبادرة تدريجياً على الصعيد الوطني.

ميثاق طموح للتعليم العالي والبحث العلمي

أطلقت الحكومة المخطط الوطني لتسريع إصلاح منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار "PACTE ESRI 2030"، وذلك من أجل تحديث منظومة التعليم العالي، تحقيقا للتَّمَيُّز والابتكار. ويهدف هذا المخطط إلى التجديد البيداغوجي، وتشجيع الجسور ومسارات التميز داخل الجامعة، إضافة إلى تجويد الحكامة، خاصة على المستوى الترابي.

و في هذا السياق، أسفرت مخرجات الحوار الاجتماعي مع أساتذة التعليم العالي عن اعتماد اتفاق غير مسبوق، في أكتوبر 2022، ينص على وضع نظام أساسي محفز ويراعي التجربة المهنية قبل الالتحاق بمهنة التعليم العالي، كما يمنح زيادة 3.000 درهم صافية شهريا في أجور أساتذة التعليم العالي.

حماية العمال وتشجيع الاستثمار

برامج مبتكرة لإنعاش التشغيل بعد أزمة كوفيد-19

أطلقت الحكومة برنامج أوراش كإجراء استعجالي لمواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة الصحية، وهو البرنامج الذي مكن، إلى متم سنة 2023، من إحداث 221.486 فرصة عمل فورية في أوراش عامة كبرى وصغرى بميزانية قدرها 4.5 مليار درهم. ويمثل عدد المستفيدين من برنامج "أوراش" المنحدرين من العالم القروي نسبة 60%، بينما تمثل النساء نسبة 30%.

ما بين سنتي 2022 و2023، أطلقت الحكومة كذلك برنامج "فرصة" المخصص لدعم وتمويل المشاريع، والذي استفاد منه 21.200 حامل مشروع، يمثل فيهم الشباب نسبة 76% والنساء نسبة 32%. وقد عملت الحكومة على مواكبتهم في جميع مراحل مشاريعهم المقاولاتية، انطلاقا من صياغة فكرة المشروع إلى غاية تنفيذه، مع تمويله بميزانية تصل إلى 100.000 درهم عن كل مشروع، وهو ما كلف الدولة ميزانية بلغت 2.5 مليار درهم.

واعتبارا للأولوية التي توليها للقطاع السياحي، فقد اعتمدت الحكومة خطة لإنعاش القطاع، بقيمة مليارين درهم سنة 2022، بعد تضرره من تداعيات الأزمة الصحية، خصص نصفها لدعم استثمار قرابة 800 مؤسسة فندقية. ووجه الجزء الثاني من ميزانية الدعم لدفع أجور حوالي 40.000 مستخدم في القطاع، إضافة إلى تمويل جهود الترويج وتطوير الخدمات الجوية. وهو ما سمح باستعادة عافية القطاع، حيث حطم بلدنا، سنة 2023، رقما قياسيا في عدد الوافدين عليه ناهز 14.5 مليون سائح.

وبعد الصمود القوي الذي أبداه الاقتصاد الوطني في مواجهة جائحة كوفيد-19، يواجه القطاع الفلاحي جفافا هيكليا منذ سنة 2021. وللتخفيف من آثاره، اتخذت الحكومة، بتوجيهات ملكية سامية، حزمة من الإجراءات لدعم الفلاحين ومربي الماشية خلال الموسم 2022-2023، بلغت قيمتها 10 مليارات درهم وتضمنت أساسا توزيع 9 مليون قنطار من الأعلاف وتوريد الماشية وري الأشجار في المناطق البورية، مع توسيع نطاق التأمين الفلاحي. كما أطلقت الحكومة، برسم الموسم الفلاحي 2024-2023، برنامجا بقيمة 10 مليار درهم يهم أساسا دعم مربي الماشية من خلال توزيع الأعلاف المدعومة، إضافة إلى مساعدة الفلاحين خاصة من خلال منحهم إعانات مباشرة لإنتاج الخضروات (الطماطم والبصل والبطاطس)، وهو ما ساهم إلى جانب تكثيف عمليات مراقبة الأسعار، في حماية القدرة الشرائية للمواطنين.

حكومة تصغي لحاجيات المقاولات

بمجرد تنصيبها، بعثت الحكومة إشارات قوية لمد جسور الثقة مع المقاولات، من خلال سدادها لمتأخرات القيمة المضافة المستحقة لفائدة المقاولات، بقيمة إجمالية بلغت 20 مليار درهم. هذا الإجراء، الذي هم مختلف القطاعات، والذي استفادت منه على وجه التحديد المقاولات الصغرى والمتوسطة، مكنها من سيولة مالية فورية، هي في أمس الحاجة إليها لمواجهة آثار الأزمة.

ولمواجهة الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة، اختارت الحكومة الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء، عن طريق دعم تكاليف إنتاج المقاولات، خاصة الصناعية منها، وذلك للحفاظ على مناصب الشغل التي توفرها. وهي نفس المقاربة التي انتهجتها الحكومة لمساندة القطاع الفلاحي، بعدما دعمت استقرار الأسعار، حتى تشمل آثارها العالم القروي.

ومنذ سنة 2022، أقرت الحكومة دعما استثنائيا لمهنيي النقل، حفاظا على استقرار أسعار السلع والخدمات اليومية، بما في ذلك النقل الحضري ونقل المسافرين.

تحفيزات جديدة تشجيعا للاستثمار المنتج

اعتمدت الحكومة ميثاقا جديدا للاستثمار في السنة الأولى من ولايتها الانتدابية، يشكل إطارا مرجعيا بوضعه تحفيزات جديدة تروم إحداث مناصب شغل قارة والحد من الفوارق المجالية، وذلك عبر تشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الاستثمار في جميع جهات المملكة، خاصة الجهات الأكثر افتقارا للاستثمارات الخاصة.

وفي هذا الصدد، وضعت الحكومة أهدافا طموحة لتوجيه الاستثمار نحو مهن المستقبل، من خلال تقديم تحفيزات تصل إلى 30% من مبلغ الاستثمار، أخذا بعين الاعتبار المنح الترابية وعدد مناصب الشغل المحدثة ونسبة الاندماج المحلي.

وفي هذا الصدد، شكل ميثاق الاستثمار الجديد نقلة نوعية في أنظمة الاستثمار وهيكلتها، حيث جعلت الحكومة من خلق فرص الشغل القارة المعيار الأساسي للاستفادة من أنظمة الدعم، ورفعت سقف الدعم إلى 30% من القيمة الإجمالية لمشروع الاستثمار.

ومنذ نونبر 2021، عقدت الحكومة 11 اجتماعا للجنة الوطنية للاستثمار، بما في ذلك 4 اجتماعات بعد اعتماد ميثاق الاستثمار الجديد. وقد أسفرت الاجتماعات عن المصادقة على 170 اتفاقية وملحقا بمبلغ إجمالي قدره 220 مليار درهم، ستساهم في خلق 115.000 منصب شغل جديد.

وفي ظل سعيها لرفع حصة الاستثمار الخاص إلى الثلثين، تواصل الحكومة جهودها لتعزيز الاستثمار العمومي ليلعب دور القاطرة في تحفيز التنمية، حيث قامت في هذا الإطار برفع اعتمادات الاستثمار العمومي من 245 مليار درهم سنة 2022 إلى 335 مليار درهم سنة 2024. كما سجلت سنة 2022 نسبة إصدار قياسية للاستثمار العمومي بلغت 83%.

المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

شهرا من
الإنجازات

30

أفق واضح وموثوق
نحو 2026

الحكومة

#نكملو_جميع

”

الجدية يجب أن تظل مذهبنا في الحياة والعمل، وأن تشمل جميع المجالات:

الجدية في الحياة السياسية والإدارية والقضائية: من خلال خدمة المواطن، واختيار الكفاءات المؤهلة، وتغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين، والترفع عن المزايدات والحسابات الضيقة.

وفي المجال الاجتماعي، وخاصة قطاعات الصحة والتعليم والشغل والسكن.

كما أن الجدية التي نريدها، تعني أيضا الفاعلين الاقتصاديين، وقطاع الاستثمار والإنتاج والأعمال.

“

مقتطف من الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 24 لعيد العرش المجيد - 29 يوليوز 2023

آفاق واعدة
2024 - 2026

تعزيز
ركائز الدولة الاجتماعية

تعديل مدونة الأسرة..
مشروع ملكي

وفقا للتوجيهات السامية لجلالة الملك، أمير المؤمنين والضامن لحقوق وحريات المواطنين، رفع رئيس الحكومة إلى النظر السامي لجلالة الملك، مخرجات عمل الهيئة المكلفة بتقديم مقترحات تعديل مدونة الأسرة، المنبثقة عن المشاورات التشاركية الموسعة التي أجرتها، وذلك وفقا للأجل المحدد لها في الرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك حفظه الله إلى رئيس الحكومة يوم 25 شتنبر 2023.

ولتأهيل مدونة الأسرة، بالشكل الذي يطمح إليه جلالة الملك حفظه الله، ستتخذ الحكومة، بعد الموافقة الملكية السامية على مقترحات الهيئة، المبادرة التشريعية من أجل إعداد الصيغة النهائية للتعديلات وفقا لأحكام الفصل 78 من الدستور، وذلك في أفق عرضها على مصادقة البرلمان.

تحصين استقلالية القضاء وتعزيز فعاليته وولوجيته

دعما للاستقلال المؤسساتي للسلطة القضائية، عملت الحكومة، عبر قانوني المالية لسنتي 2023 و2024، على نقل المناصب المالية للقضاة والملحقين القضائيين وتدبير وضعيتهم الإدارية والمالية إلى المجلس الأعلى للسلطة القضائية، كما عملت على نقل رئاسة مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء من وزير العدل إلى الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بموجب القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء.

وسارعت الحكومة لإعداد مجموعة من مشاريع القوانين المرجعية ووضعها في مسطرة المصادقة التشريعية، أبرزها مشروع القانون المتعلق بالمسطرة المدنية، ومشروع القانون المتعلق بالعقوبات البديلة، ومشروع القانون المتعلق بتنظيم وتدبير المؤسسات السجنية، فيما تنكب على وضع اللمسات الأخيرة على كل من مشروع قانون المسطرة الجنائية ومشروع القانون الجنائي قصد وضعهما قريبا في مسطرة المصادقة.

وسعيا لإرساء أسس المحكمة الرقمية، تم في إطار مشروع قانون المسطرة المدنية، إدراج جملة من التدابير الرامية إلى رقمنة المساطر والإجراءات القضائية المدنية، لا سيما عبر توظيف التبادل الإلكتروني للمعطيات، وإحداث منصة إلكترونية رسمية للتقاضي عن بعد، واعتماد مسطرة التبليغ الإلكتروني للاستدعاءات والأحكام. كما تم إحداث وتفعيل عدة تطبيقات إلكترونية لتيسير تتبع الملفات لدى المحاكم والحصول على الوثائق.

استدامة تمويل نظامنا الاجتماعي

تلتزم الحكومة بتعزيز أنظمة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض والدعم الاجتماعي المباشر من خلال تعزيز حكامة الاستهداف واستدامة تمويلها. ولهذه الغاية، تشكل كل من الهيئة العليا للصحة والوكالة الوطنية للدعم الاجتماعي رافعتين أساسيتين لتعزيز الحكامة وتحسين أداء مختلف المتدخلين في مجال الحماية الاجتماعية. ومن حيث التأطير الميزانياتي، سترتفع ميزانية الدعم الاجتماعي المباشر للأسر التي توجد في وضعية هشاشة إلى 26.5 مليار درهم سنة 2025، ثم إلى29 مليار درهم سنة 2026.

وفيما يتعلق بإصلاح نظام المعاشات، باشرت الحكومة مشاوراتها مع الشركاء الاجتماعيين، بهدف تحقيق إصلاح توافقي شامل، قبل نهاية الولاية الحكومية الحالية، بما يحافظ على التوازن المالي لنظام المعاشات ويوسع من قاعدة المستفيدين لتشمل 53% من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر حاليا على أي تأمين على المعاش.

واعتبارا من سنة 2025، ستعمل الحكومة على توسيع نظام التعويض عن فقدان الشغل، استنادا إلى ثلاثة مرتكزات : أولا، تخفيف شروط الاستفادة من تعويضات فقدان الشغل، من خلال تخفيض عدد أيام العمل المطلوبة ومراعاة الأنشطة الموسمية والمحددة المدة؛ ثانيا الرفع من مبالغ التعويض؛ وثالثا، ضمان ديمومة تمويل التعويض عن فقدان الشغل بفضل مساهمات متنوعة ومنصفة ومسؤولة.

تقليص الفوارق في العالم القروي وتنمية الأطلس الكبير

شكل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية (2017-2023) منعطفا حاسما، حيث مكن من تحسين ولوجية العالم القروي للبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية. مع ذلك، تظل الحاجيات التنموية للمجال القروي كبيرة، خاصة من حيث فرص الإدماج الاقتصادي.

وكما أكد على ذلك البرنامج الحكومي، تلتزم الحكومة بإيلاء اهتمام كبير بالعالم القروي، بهدف تحسين الولوجية في الجماعات التي لا زالت تعاني عجزا في الخدمات الاجتماعية الأساسية وتعزيز التنمية الاقتصادية بالمناطق القروية، إضافة لإحداث مراكز قروية تحسن من جاذبية العالم القروي.

بالموازاة لذلك، تواصل الحكومة، استنادا للتوجيهات الملكية السامية، تنفيذ البرنامج الاستعجالي لإعادة بناء وتأهيل المناطق المتضررة من زلزال 8 شتنبر 2023، وذلك من خلال إعادة بناء المساكن، وتعزيز البنية التحتية، فضلا عن وضع مخطط مندمج لتنمية أقاليم الأطلس الكبير .

وفي هذا الإطار، ستعمل وكالة تنمية الأطلس الكبير، وفقا للقانون المحدث لها، على جعل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة نموذجا متكاملا ومتوازنا للتنمية الترابية.

مواصلة تنزيل خارطة الطريق الصحية

ستواصل الحكومة إصلاح النظام الصحي الوطني خلال النصف الثاني من الولاية الحكومية، من خلال تعزيز العرض الصحي وتفعيل الحكامة الجديدة للقطاع، لا سيما عبر إحداث المجموعات الصحية الترابية، وتفعيل قيادة الهيئة العليا للصحة. وستواصل الحكومة منهجية القرب ضمانا للتنزيل الميداني السليم لخارطة الطريق، من خلال إشراك مهنيي القطاع الصحي في جميع جهات المملكة.

تنظيم وضبط مسار العلاج، هو محور آخر ذو أولوية. لذا، ستعمل الحكومة على تعميم تأهيل طب الأسرة، من خلال تغطية تكاليف تكوين الأطباء في القطاعين العام والخاص في مجال طب الأسرة.

كما ستواصل الحكومة مجهوداتها لإتمام رقمنة النظام الصحي. فبعد نجاحها في تجهيز المؤسسات الصحية العمومية بنظم معلوماتية مندمجة تصاحب مسار المريض في جميع مراحل العلاج، ستباشر الحكومة مشروع إحداث منصات توافقية للربط بين الأنظمة المعلوماتية للقطاع العام والقطاع الخاص والصيدليات، باعتبارها لبنات أساسية لإخراج البطاقة الصحية الذكية إلى حيز الوجود.

كسب
رهان
التشغيل

تسريع الاستراتيجيات القطاعية وضمان التقائيتها

جعلت الحكومة من التشغيل أولوية، وهي ملتزمة بذلك من خلال تشجيع الاستثمار المنتج وتحفيز المبادرة المقاولتية. وفي هذا الإطار، ستواصل الحكومة تنفيذ استراتيجية "الجيل الأخضر" لتعزيز المكتسبات التي تم تحقيقها في القطاع الفلاحي، ومواكبة تحوله وضمان صموده في مواجهة التغيرات المناخية.

كما ستواصل الحكومة استراتيجية التنويع الصناعي لإحداث أكثر من 400.000 منصب شغل قار بحلول سنة 2026، عبر التموقع أكثر فأكثر على مستوى سلاسل الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية وعلى المنتوجات التي يصعب استبدالها، كما هو الشأن بالنسبة لصناعة السيارات والطائرات والبطاريات، أو من خلال تثمين الموارد المعدنية من قبيل مشتقات الفوسفاط أو الكوبالت أو النحاس أو المنغنيز، والتي تمثل امتيازا تنافسيا بالنسبة لبلادنا من شأنه استدامة مناصب الشغل وتعزيز الصادرات.

وبالنسبة لقطاع السيارات على وجه التحديد، فإن الطموح المنشود هو تحسين معدل الإدماج المحلي ليصل إلى 80%، إضافة إلى بلوغ هدف إنتاج مليون سيارة مع حلول سنة 2025.

ولدعم قطاع السياحة، ستواصل الحكومة تنفيذ خارطة الطريق 2023-2026 من أجل تحقيق هدف جذب 17.5 مليون سائح، وتحقيق 120 مليار درهم من الإيرادات بالعملة الصعبة، وخلق 200.000 منصب شغل جديد مباشر وغير مباشر بحلول عام 2026.

أخيرا، ستنفذ الحكومة استراتيجية التنمية الرقمية -المغرب 2030-، التي تهدف إلى جعل المغرب مركزا رقميا لتسريع تنميته الترابية والاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص عمل ذات مؤهلات عالية.

تحقيق التكامل بين الاستثمارات العمومية والخاصة

ستواصل الحكومة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية التي قامت بإطلاقها، بما في ذلك إحداث خطوط السكك الحديدية فائقة السرعة، والخط المزدوج للجهد جد العالي للكهرباء من الداخلة إلى باقي أنحاء المملكة، والبنية التحتية المائية، وأنابيب الغاز، والمجمعات الرياضية وغيرها. الشيء الذي سيمكن من خلق فرص عمل جديدة في منظومة قطاع البناء و الأشغال العمومية، فضلاً عن توفير فرص لتكوين المهارات اللازمة والمساهمة في التنويع الاقتصادي.

هذا، وسيدعم تنفيذ ميثاق الاستثمار الجديد تنزيل مختلف الاستراتيجيات القطاعية، كما سيمكن من تعبئة الاستثمارات وخلق فرص الشغل. وستواصل الحكومة كذلك تسريع تفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار من أجل جعله رافعة لاستثمارات القطاع الخاص.

وبالموازاة مع ذلك، ستواصل الحكومة إصلاحها الشامل والاستراتيجي للمؤسسات العمومية، بهدف ترشيد الاستثمار العمومي وتحفيز القطاع الخاص، من خلال تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تحتاج لاستثمار من طرف الدولة، مع منح هامش أكبر للخواص في القطاعات الأخرى.

دعم المقاولات وضمان أمنها القانوني والجبائي

خلال النصف الثاني من هذه الولاية، ستواصل الحكومة تنفيذ خارطة الطريق المتعلقة بمناخ الأعمال وتفعيل تنفيذ الميثاق الوطني للاتمركز الإداري واستكمال إصلاح المراكز الجهوية للاستثمار، كما ستعمل على مواصلة تبسيط الإجراءات الإدارية لفائدة المواطن والمقاولة.

وفي إطار التوافق مع شركائها الاجتماعيين، ستحرص الحكومة في النصف الثاني من ولايتها على ملاءمة التشريعات والقوانين الاجتماعية، المرتبطة أساسا بتفعيل الحق الدستوري في الإضراب ومراجعة مدونة الشغل، بما يكرس الاستقرار والسلم الاجتماعي داخل المقاولة. إذ يشكل الإطار القانوني للشغل، إلى جانب الجهود التي تبذلها الحكومة لتوفير شبكات الأمان الاجتماعي للجميع، رافعة أساسية للانتقال السلس إلى الاقتصاد المهيكل وتعزيز فرص العمل اللائق.

بالإضافة إلى ذلك، ستواصل الحكومة تنفيذ التوصيات الوجيهة الصادرة عن المناظرة الوطنية للجبايات، بهدف تحديث وتبسيط الضرائب المفروضة على الأنشطة. وبهذا الخصوص، تلتزم الحكومة باقتراح إصلاح تدريجي للضريبة على الدخل، بهدف تحقيق العدالة الجبائية، وتشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل.

مواجهة
تحديات
المستقبل

ضمان الاحتياجات من المياه والرهان على الطاقة الخضراء

في مواجهة الإجهاد المائي غير المسبوق الذي تعاني منه بلادنا، سرعت الحكومة من وتيرة تنفيذ البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027، ورفعت ميزانيته إلى 143 مليار درهم. ويهدف هذا البرنامج على وجه الخصوص إلى تمويل الربط بين الأحواض المائية، وإحداث محطات لتحلية مياه البحر، وإعادة معالجة المياه العادمة، وبناء السدود، وترشيد استعمال المياه على مستوى شبكات التزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي.

وبالموازاة مع ذلك، فإن بلادنا منخرطة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله، في تحول طاقي طموح بهدف الرفع من مساهمة الطاقات المتجددة إلى ما يفوق 52% من القدرة الكهربائية المنشأة بحلول 2030. واعتبارا من 2024، سيتم تشغيل محطات الرياح "نسيم الكدية البيضاء" بطنجة، و"نسيم جبل الحديد" بالصويرة، كما سيتم إطلاق عدد من مشاريع الطاقة الشمسية هذه السنة، بما في ذلك "نور ميدلت الأول" (800 ميغاواط)، و"نور أطلس" (300 ميغاواط)، فضلا عن مشاريع الطاقة الريحية التي يشرف عليها القطاع الخاص.

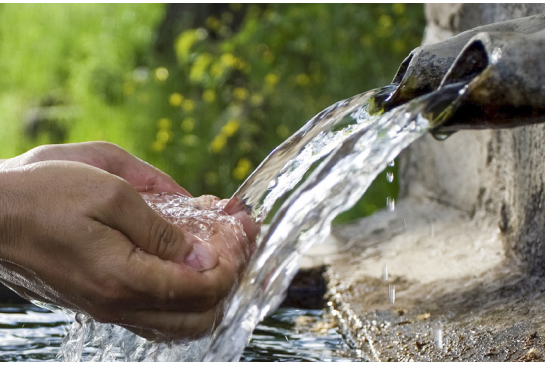

علاوة على ذلك، سيتم تخصيص ميزانية بقيمة 86 مليار درهم، خلال الفترة الممتدة ما بين 2023 و2027، لتنفيذ خطة إنتاج الطاقة الكهربائية، وميزانية أخرى بقيمة 26 مليار درهم لنقل الكهرباء، وذلك من خلال إدماج خط الكهرباء ذي الجهد العالي، الممتد من الجنوب إلى الشمال الغربي من المملكة، في الشبكة الكهربائية الوطنية.

وتفعيلا للتوجيهات الملكية السامية، تسهر الحكومة على تنفيذ "عرض المغرب" لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، الذي يشكل عرضا عمليا ومحفزا، يغطي سلسلة القيمة الكاملة لقطاع الهيدروجين الأخضر ويتكيف مع احتياجات المستثمرين لضمان تمركز بلادنا كفاعل تنافسي في هذا القطاع الناشئ ذي الإمكانيات الواعدة.

وأخيرا، يقترب مشروع خط أنبوب الغاز الرابط بين نيجيريا والمغرب، خلال النصف الثاني من سنة 2024، من مرحلة القرار النهائي لتفعيل الاستثمار وهو ما سيمكن من إطلاق الأشغال في المحور الأطلسي لبلادنا. ويشكل هذا المشروع الملكي نموذجا للتكامل الإقليمي، كما من شأنه أن يحفز كهربة البلدان التي يعبرها وتنمية منطقة المحيط الأطلسي، من خلال ضمان ولوجها للطاقة بأسعار تنافسية.

ضمان التقائية تدخلات الدولة والمجالات الترابية

ستواصل الحكومة تنفيذ مقتضيات الميثاق الوطني للاتمركز الإداري، من خلال إصدار النصوص المتعلقة بإحداث التمثيليات الإدارية الجهوية المشتركة الأربع وتحديد كيفية تخويل صفة "الآمر بالصرف الجهوي" لفائدة رؤساء هذه التمثيليات، مع الحرص على الانتهاء من تحيين جميع التصاميم المديرية للاتمركز الإداري الخاصة بالقطاعات الوزارية المعنية.

وكسابقة في مسار تفعيل الجهوية المتقدمة، ستسهر الحكومة على وضع إطار تنظيمي واضح، يحدد كيفيات التعاقد بين الدولة والجهة.

وسيمكن هذا الإجراء من اعتماد 12 عقدا "للدولة والجهة" سيشكل إطارا مؤسساتيا لتنزيل وتتبع وتقييم تنفيذ المشاريع المدرجة في برامج التنمية الجهوية المعتمدة من قبل الجهات بشراكة مع القطاعات الوزارية المعنية والمؤسسات التابعة لها.

استكمال تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

بعد إحداث صندوق خاص لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، بميزانية تصل إلى مليار درهم سنويا بحلول سنة 2026، ستعزز الحكومة مشاريعها لإدماج اللغة الأمازيغية في الإدارات العمومية وتعميم التدريس بها في 50% على الأقل من المدارس الابتدائية قبل نهاية الولاية الحكومية.

وعلى مستوى الإدارة، تلتزم الحكومة بتعزيز حضور الأطر المكلفين بتسهيل التواصل مع المرتفقين الناطقين بالأمازيغية، كما ستواصل إيلاء الاهتمام بإرشاد وتوجيه المرتفقين بالأمازيغية، من خلال ترجمة محتوى اللوحات وعلامات التشوير، إضافة إلى توفير الخدمات الصوتية باللغة الامازيغية في الإدارات والأماكن العامة. وبالنسبة لمرتادي مرفق العدالة، يتم بذل جهد خاص لتنمية استعمال اللغة الأمازيغية في مساطر و إجراءات التقاضي.

في مجال التعليم، تهدف الخطة الوطنية لتكوين المدرسين إلى تغطية 50% من المتعلمين بحلول بداية الموسم الدراسي 2025-2026، من خلال دمج اللغة الأمازيغية ضمن البرامج الجهوية للتكوين المستمر ومدارس الريادة ومدارس الفرصة الثانية.

وفي المجال الثقافي، وخاصة على مستوى القطاع السمعي البصري، ستحرص الحكومة على الرفع من حصة وجودة البرامج والإنتاجات باللغة الأمازيغية. كما ستواصل الحكومة تعزيز الإنتاج الثقافي الناطق بالأمازيغية، من خلال تنظيم الجوائز الفنية والأدبية، والمساعدة في الترجمة، وحماية التراث الثقافي الأمازيغي، ودعم الإنتاج السينمائي والمسرحي والمهرجانات وغيرها.

اغتنام فرص تنظيم الأحداث العالمية (2025 - 2030)

بفضل القيادة المتبصرة لجلالة الملك نصره الله، حظيت المملكة المغربية بشرف تنظيم كأس الأمم الأفريقية لكرة القدم 2025، وكأس العالم لكرة القدم 2030، في إطار ترشح مشترك مع إسبانيا والبرتغال، معززة بذلك مكانتها كدولة رائدة في تنظيم الأحداث العالمية الكبرى وكوجهة رياضية دولية.

ويتماشى هذان الحدثان الهامان مع الاستراتيجية الملكية لتطوير الرياضة ومع الطموحات السياحية لبلادنا، إذ سيمكن تنظيم كأس إفريقيا 2025 من تسريع تحديث البنية التحتية الرياضية والفنادق والمستشفيات، والتي بدأ الاشتغال عليها خلال السنوات الأخيرة. فيما سيشكل تنظيم كأس العالم 2030 فرصة فريدة لتحقيق طموحات أكبر.

والواقع أن الاستثمارات المرتبطة بهذين الحدثين الرياضيين المتميزين تحمل أخبارا سارة للعديد من القطاعات الاقتصادية، خاصة قطاعات البناء والأشغال العمومية والسياحة والنقل، والعديد من الخدمات الأخرى.

شارك في استطلاع

"تقييم إنجازات الحكومة"

عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة التالي :

#نكملو_جميع

تابعونا على الصفحات الرسمية للحكومة المغربية

alhoukouma.gov.ma

MoroccanGov

@MorrocanGov

الحكومة المغربية

MoroccanGov

MoroccanGov

الحكومة المغربية

MoroccanGov